Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (9) Issue (6) June (2026)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

التعليلُ النَّحويُّ في كتابِ رفعِ الحجابِ للهرري، الأفعالُ الناسخةُ إنموذجاً

عثمان أحمد دلف

أ.د رافد حميد سويدان

١.قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الانبار، العراق.

Grammatical Causation in the Book Rafʿ al-Ḥijāb by al-Harari: Copulative (Defective) Verbs as a Model

Othman Ahmed Delf,
Rafid Hamid Sweidan
1.Department of Arabic Language College of Art, University of Anbar
https://orcid.org/0009-0002-4622-6374
oth24a1004@uoanbar.edu.iq
2.Department of Arabic Language College of Art, University of Anbar
https://orcid.org/0000-0003-1590-2886
drraha75@uoanbar.edu.iq

الملخص:

هدفتْ هذهِ الدراسةُ إلى استخراج العلةِ النحويةِ في كتاب " رفع الحجاب" للهرري، للأفعالِ الناسخةِ إنموذجًا، فالمتصفحُ في طيَّاتِ هذا الكتابِ يجدُ كمًّا هائلًا من العللِ النحويَّةِ التي تفتحُ بابًا واسعًا للباحثينَ للولوجِ في دراسةِ هذهِ العلَّةِ، فبعدَ أن استخراجَ العللَ التي ذكرها الهرري في كتابهِ " رفع الحجاب"، أُمهدَ للعلةِ ثُمَّ أُبيّنُ ما قعَّدَ العلماءُ من قواعدَ وبيانِ ما إن كانتْ قواعدهم قدْ وافقتْ قولَ الهرري أم لا، إذْ كما هو معروفٌ أنَّ العلَّةَ لها سببٌ ولكلِّ سببٍ مسبب، وهذا يحتِّمُ علينا إيجاد تفسيرٍ ومبرّرٍ مناسبٍ لهذهِ العلَّةِ، وأرى لزامًا عليَّ أنْ أُبيّنَ أنَّ هذهِ الدراسةَ كانتْ انتقائيةً لبعضِ المسائلِ الخاصَّةِ بالأفعالِ الناسخةِ لا على إطلاقها.

Abstract

This study aims to extract and analyze grammatical causation as presented in al-Harari's book Rafʿ al-Ḥijāb, taking copulative (defective) verbs as a representative model. A careful examination of this work reveals a vast number of grammatical causes, which open wide horizons for researchers to engage deeply with the study of grammatical reasoning. After extracting the causes cited by al-Harari in Rafʿ al-Ḥijāb, the study first lays the theoretical groundwork for grammatical causation, then clarifies the grammatical principles established by scholars, and examines whether these principles accord with al-Harari's views or diverge from them. As is well known, every grammatical cause is founded upon a rationale, and every rationale entails a consequence; this necessitates providing an appropriate interpretation and justification for each grammatical cause. It should also be noted that this study adopts a selective approach, focusing on specific issues related to copulative verbs rather than addressing them in an exhaustive or absolute manner

المقدّمة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلام على أفصحِ من نطق بالضَّادِ، سيدنا وحبيبنا محمَّدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا، أمَّا بعدُ:شرعنا بعدَ التوكلِ على اللهِ ثُمَّ الصلاةِ على النَّبيّ(صلى الله عليه وسلم) بدراسةِ العلَّةِ النَّحويةِ في كتابٍ مهمٍّ من كتبِ اللغة، ألا وهو (رفعُ الحجابِ عن

مخيَّماتِ معاني كشفِ النِّقابِ عن مُخدراتِ مُلحةِ الإعرابِ) للهرري، إذْ يُلاحظُ قارئُ هذا الكتابِ أنَّهُ يحوي على عِلَلٍ نحويَّةٍ يمكنُ من خلالها أن ينطلقَ طالبُ العلمِ لدراستها بشكلٍ مفصلٍ للخروجِ بنتيجةٍ يُبيّنَ السببَ والمسببَ للعلةِ النحويةِ، وهذا كانَ منهجنا في دراستنا فبعدَ أن أُمهدُ للعلةِ التي ذكرها الهرري أذكرُ العلةَ التي ذكرها في كتابهِ، وأشيرُ إلى ما ذكرهُ العلماءُ المتقدِّمونَ والمتأخرونَ من أقوالٍ في هذهِ العلةِ فيما إن كانَ رأيهم موافقًا لما ذكرهُ الهرري أم لم يوافقْ، وبعدها يأتي دوري أنا كباحثٍ لأذكرَ رأيي مستندًا على ما قعَّدَ العلماءُ من قواعدَ فتكونُ حجةً في ترجيحِ رأيٍ على آخر، أمَّا شاكلةُ بحثي فقدْ قسَّمتُ الدرايةَ إلى مبحثين، الأولُ: اختصَّ بالأفعالِ الناقصة، والثاني: الأفعال التامَّة، ومن ثَمَّ أردفتُ البحثَ بخاتمةٍ فيها أهمُّ النتائجِ وثبتًا بالمصادرِ والمراجع.

المبحث الأولُ الأفعالُ الناسخةُ الناقصة

أولًا: العلّة في رفع اسم (كان) ونصب خبرها:

من نواسخ الابتداء (كان الناقصة) التي تدخل على الجمل الأسمية فترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر خبرا لها، فتقول في : زيدٌ قائمٌ: " كان زيدٌ قائمًا"[1]، ويكون معنى " كان" اقتران مضمون الجملة بالزمن الماضي، وتجيء زائدة[2]لم أجد خلافًا حول رفع اسم كان ونصب خبرها، فقد أجمع النحاة على أن يكون اسمها مرفوعًا وخبرها منصوبًا[3]، ولكن المزية من رفع الاسم ونصب الخبر لا بدَّ لها من تعليل يفسرها فحول هذه المسألة، يقول الهرري:(فترفع هذه الأفعال ذلك المبتدأ ... ويسمى ذلك المبتدأ اسمها... تشبيهاً له بفاعل الفعل التام المتعدي لواحد ؛ كضرب زيد عمراً ، و تدخل على خبر المبتدأ فتنصبه ، ويسمى ذلك الخبر خبرها تشبهاً له بمفعول الفعل المتعدي لواحد)[4]، فالعلّة عنده علّة شبه أي : لو قلنا: ضرب زيدٌ عمرًا، تكون الجملة متكونة من فعلٍ تام وفاعل للفعل التام ومفعول للفعل التام كونه متعدٍ فلما دخل الفعل الناسخ" الناقص" المتمثل بـ" كان" رفع الاسم تشبيها له بفاعل الفعل التام ونصب الخبر تشبيها له بمفعول الفعل التام.إنَّ العلّةَ التي ذكرها الهرري قد ذكرها سيبويه، إذ قال:(فلعل وأخواتها قد عملنَ فيما بعدهن عملين: الرفع والنصب، كما أنك حين قلت: ليس هذا عمراً وكان هذا بشراً، عملنا عملين، رفعتا ونصبتا، كما قلت ضربَ هذا زيدا)[5]. إذن فالعلّة عندهم هي علّة شبه وهي من العلل القياسية؛ لأن الأفعال الناقصة يكون حكم ما بعدها كحكم ما بعد الأفعال التامة ، ولو لم تعمل فيما بعدها لَرُفِعَ الاسمان الواقعان بعدها[6].ومن الذين علّلوا بهذه العلّة المبرد[7]، وابن جني، فمثلا يقول ابن جني:(فَهَذِهِ الْأَفْعَال كلهَا تدخل على الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر فَترفع الْمُبْتَدَأ وَيصير اسْمهَا وتنصب الْخَبَر وَيصير خَبَرهَا وَاسْمهَا مشبه بالفاعل وخبرها مشبه بالمفعول تَقول كَانَ زيد قَائِما)[8]ولا يقتصر الأمر على المتقدمين فقد كان للمتأخرين كلامٌ حول هذه المسألة فقد قال ابن الناظم:(رفعوا بها المبتدأ تشبيهًا بالفاعل، ونصبوا الخبر تشبيهًا بالمفعول، سواء تقدم أو تأخر، نحو: كان زيد قائمًا، وكان سيدًا عمر. ويسمى المرفوع في هذا الباب اسمًا، والمنصوب خبرًا)[9]في حين رأى الكوفيون أنَّ " كان" لم تعمل شيئًا في الاسم، وعملها مقتصر على الخبر؛ وذلك أنَّ الاسم مرفوع قبل دخول "كان" بعامل معنوي وهو الابتداء فبقيَ مرفوع على أصله، فقولك : زيدٌ قائمٌ و كان زيدٌ قائم ، نلاحظ أنّ "زيد" لم يتغير فيه شيء وعمل "كان" مقتصر على الخبر[10]ولم يقتصر خلافهم حول الاسم بل اختلفوا حول نصب خبر" كان" فهم يعترضون على سيبويه ومن تبعه ومفاد رأيهم أنَّ انتصاب خبر "كان" لا علاقة له بالمفعول أي : ليس تشبيها له به بل انتصب على الحالية[11]وحجتهم أنَّ "كان" فعل غير واقع أي غير متعد والدليل على أنَّه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعا فإنه يقع على الواحد والجمع نحو: ضَرَبَا رجلا، وضَرَبَا رجالا، ولا يجوز ذلك في "كان"، ألا ترى أنَّه لا يجوز أن تقول: " كانا قائما، وكانا قياما"، ويدل على ذلك أيضا أنك تَكْنِي عن الفعل الواقع نحو "ضَرَبْتُ زيدًا" فتقول: " فَعَلْتُ بزيد"، ولا تقول في كنت أخاك: فعلت بأخيك، وإذا لم يكن متعديا وجب أن يكون منصوبا نصب الحال، لا نصب المفعول[12]فإن قالو: لا يجوز أن يقال "إنَّه لو كان نصبًا على الحال لما جاز أن يقع معرفة في نحو: كان زيد أخاك، ، والحال لا تكون معرفة" نقول: إنَّما جاز ذلك؛ لأن "أخاك، وما أشبه ذلك قام مقام الحال كقولك: ضربت زيدا سَوْطًا، فإن "سوطا" ينتصب على المصدر وإن كان آلة لقيامه مقام المصدر الذي هو ضرب[13].

وهذا القول مردود من جهة أنَّ الخبر يصح وقوعه ضميرا قال الشاعر[14]:

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبُهَا الْغُوَاةُ فَإِنَّنِي ... رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيًا بِمَكَانِهَا

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ ... أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وكذلك قالوا أيضا "ظَنَنْتُهُ إياه، والضمائر لا تقع أحوالا بحال؛ فعدِمَ شروط الحال فيهما؛ فوجب أن ينتصبا نصب المفعول، لا على الحال[15].

ابن الأنباري ردَّ على كل ما يراه الكوفيون ففي قولهم: "إنَّ الفعل إذا كان واقعا فإن فعل الاثنين يقع منه على الواحد والجمع، نحو: ضربا رجلا، وضربا رجالا ولا يجوز ذلك في كان؛ فإنه لا يقال كانا قائما وكانا قياما" قال: إنَّما لم يجز في "كان" كما جاز في ضرب؛ لأنَّ المفعول في "كان" هو الفاعل في المعنى، ولا يكون الاثنان واحدا ولا جماعة، وإنَّما كان المفعول في "كان" هو الفاعل في المعنى؛ لأنَّها تدخل على المبتدأ والخبر

فيصير المبتدأ " بمنزلة الفاعل، والخبر" بمنزلة المفعول، وكما يجب أن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى نحو "زيد قائم"، فكذلك يجب أن يكون المفعول في معنى الفاعل؛ فلهذا امتنع في "كان" ما جاز في "ضرب".وفي قولهم : "إنه يحسن أن يقال: كان زيد في حالة كذا، وكذلك يحسن أيضا في ظننت زيدا قائما: ظننت زيدا في حالة كذا؛ فدل على أن نصبهما نصب الحال" قال: هذا إنما يدل على الحال مع وجود شروط الحال بأسرها، ولم يوجد ذلك؛ لأنَّه من شروط الحال أن تأتي بعد تمام الكلام، ولم يوجد ذلك في "كان" الناقصة التي وقع فيها الخلاف دون التامة التي بمعنى وَقَعَ، ولم يوجد أيضا في المفعول الثاني لظننت التي بمعنى الظن أو العلم التي وقع فيها الخلاف، لا التي بمعنى التهمة، وكذلك من شروطها ألا تكون إلا نكرة، وكثيرا ما يقع خبر كان والمفعول الثاني لظننت معرفة، ولو كانا حالا لما جاز أن يقعا إلا نكرة، فلما جاز أن يقعا معرفة دل على أنهما ليسا بحال.وفي قولهم: "إنما جاز ذلك؛ لأنَّ المعرفة أقيمت مقام الحال، كما أقيمت الآلة مقام المصدر في قولهم: ضربت زيدا سوطا" قال: الفرق بينهما ظاهر، وذلك أنَّه إنَّما حسن أن ينصب "سوطا" على المصدر؛ لأنَّه نكرة قام مقام نكرة، فأفاد فائدته، فحسن أن ينصب بما نصب به لقيامه مقامه، وأمَّا ههنا فلا يحسن أن يقوم المعرفة مقام الحال؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة، وهو معرفة؛ فلا يفيد أحدهما ما يفيده الآخر، فلا يجوز أن يقام مقامه، فلا يجوز أن ينصب بما نصب به[16]وعلى هذا فالذي نراه أقرب هو ما ذهب إليه سيبويه وأتباعه من أن اسم كان ارتفع تشبيها له بالفاعل وخبرها انتصب تشبيها بالمفعول وليس على الحالية كما يدّعي الكوفيون؛ وذلك لعدة أمور منها أنهما يقعان ضميرا في نحو قولهم: "كُنَّاهُم، وإذا لم نكنهم فمن ذَا يَكُونُهُمُ؟ [17].والله أعلم.

ثانيًا: العلّة في عدم جواز تقديم خبر (لَيْسَ) عليها:

في هذه المسألة خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين بل بين البصريين انفسهم على عدم جواز تقديم خبر" ليس" عليها وعلى اسمها، فذهب الهرري إلى عدم الجواز وعلل ذلك بقوله:(خبر ليس لا يجوز تقديمه عليها على الأصح وإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛لعدم السماع ، ولئلّا يلزم تقديم ما في حيز النفي على النافي)[18]، فالعلّة عنده علّة سماع من جهة ومن جهة أخرى حتى لا يتقدم ما في حيّز النفي (الخبر) على النافي (ليس).والهرري في هذه المسألة وافق الكوفيين الذين يرون بمنع تقدم خبر "ليس" عليها [19]، وذهب مذهبهم المبرد[20]، وأبو بكر ابن السرَّاج[21]، وابن بابشاذ[22]، والجرجاني [23]، وأبو البركات الأنباري[24]، وابن خروف[25]، ودليلهم على ذلك عدم تصرفها[26]، وكذلك فعليتها ومشابهتها لـ "ما"[27].أمّا سيبويه فلم يصرح بجواز تقدم الخبر أو عدمه ولكن نُقل عنه بالجواز والذي نسب إليه ذلك السيرافي[28]، وابن أبي الربيع[29]، في حين نجد أنَّ ابن خروف ينسب لسيبويه المنع[30].ومنهم من يرى أنَّ ليس لسيبويه نص صريح في الجواز أو المنع وتبنى هذا الرأي أبو البركات الأنباري[31] ومن جهة أخرى نجد أنَّ أبا علي الفارسي[32]، والباقوليّ [33]،والعكبري [34]، وابن عصفور [35]، يذهبون مع جواز تقديم خبر "ليس" عليها، فمثلا يقول العكبري:(ليسَ فعلٌ تَتَّصِلُ به الضَّمائِرُ المَرفُوعَةُ والمَنْصُوبَةُ فهي في ذلك كـ"كانَ"، ويلزمُ من ذلِكَ جوازُ التَّقدِيْم)[36].

ويبدو أنَّ ما نُسب إلى سيبويه من جواز تقديم خبر" ليس" عليها فيه نظر؛ وذلك أنَّه يجعل "زيدًا" في نحو: "أزيدًا ليستَ مثله"[37]، منصوب بفعل مضمر، فلا حجّة للمجوزين في نسب التجويز لسيبويه .فالذين قالوا بالجواز قد استدلوا بقوله تعالى : ﴿**وَلَئِنۡ أَخَّرۡنَا عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٖ مَّعۡدُودَةٖ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحۡبِسُهُۥٓۗ أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ۝٨**﴾[38]، على أن يوم متعلق بمعمول ليس " مصروفا".

ردَّ أبو البركات الأنباري هذا الرأي بقوله:(أَما قوله تعالى: : ﴿ **أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ ۝٨**﴾[39]، فلا حجة لهم فيه؛ لأنا لا نسلم أن " يَوْمَ" متعلق بمصروف، ولا أنه منصوب، وإنما هو مرفوع بالابتداء، وإنما بني على الفتح لإضافته إلى الفعل، كما قرأ نافع والأَعْرَج قوله تعالى: {هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ}[40] فإن " يَوْمَ" في موضع رفع، وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل، فكذلك ههنا. وإن سلمنا أنَّه منصوب إلا أنَّه منصوب بفعل مقدر دلّ عليه قوله تعالى: ﴿ **لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ ۝٨**﴾[41]، وتقديره: يلازمهم يوم يأتيهم العذاب؛ لقوله تعالى: ﴿**وَلَئِنۡ أَخَّرۡنَا عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٖ مَّعۡدُودَةٖ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحۡبِسُهُۥٓۗ ۝٨**﴾[42].

المبحث الثاني الأفعالُ الناسخةُ التامة

أولًا: العلّة في إلغاء عمل (ظنَّ وأخواتها):

في حال توسطت " ظنَّ وأخواتها" بين الاسمين، أو تأخرت عنهما، جاز إلغاء عملها وذلك نحو: "زيدٌ ظننتُ منطلقٌ"، و "زيدٌ منطلقٌ ظننتُ"[43]، وعلّة ذلك بيّنها الهرري بقوله:(ويجوز في أفعال هذا الباب " الإلغاء " ولا يجب ، بل يجوز الإعمال مع التأخر والتوسط ؛ لأنهما سببان معنويان ، فلا يعارضان العامل اللفظي وهو إبطال عملها لفظاً ومحلا ، وتبقى هي على معناها في إفادة الظن أو العلم لغير موجب لفظي ، بل لموجب معنوي ، وهو ضعفها؛ بأن تأخرت عن المفعولين، نحو: "زيدٌ قائمٌ ظننتَ")[44].فجوّز الإلغاء والإعمال وعلل ذلك بأنَّ هذه الأفعال إذا تأخرت

على لفظ الاسمين صارت ضعيفة من جهة العمل وفيها يكون الابتداء أقرب إلى الاسمين من الفعل، وهذا مذهب الجرجاني[45]، والعكبري[46].ومن جهة القوة والضعف نجد أنَّ الهرري تارة يرجّح الإلغاء وتارة يرجّح الإعمال إذ يقول:(أن الإلغاء أقوى من الإعمال بلا خلاف ؛ لضعفه بالتأخر والإعمال أقوى من الإلغاء مع التوسط لخفة ضعفه بتأخر أحد المفعولين)[47]، وهذا ما عليه السيرافي[48]، وأغلب النحويين[49]وذهب الخوارزمي إلى أنَّ المفعولين في هذا الباب أصلهما المبتدأ والخبر فبأدنى شيء يعودان إلى أصلهما[50]في حين يرى الهرميُّ غير ذلك إذ قال:(إنّما جاز الإلغاء في ظننت وأخواتها؛ لأنَّ الكلام يقوم بدونها، لو قلت:" زيدٌ قائمٌ"، وسكتَّ عن ظننتُ؛ لكان كلامًا تامًا، وتلخيص الظن إذا أُلغي أن يكون معناه: "زيدٌ في ظنّي قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ في ظنّي")[51]، إذن فالمقياس عنده قيام الكلام واستقامته فمتى ما قام الكلام من دون ظنَّ وأخواتها جاز إلغاؤها.وعلى هذا فما ذهب إليه الخوارزمي، والهرميُّ لا يخرج عمَّا قاله الهرري ، وحاصل كلامهم أنَّ هذه الأفعال إذا توسطت بين الاسمين أو تأخرت عنهما جاز إلغاء عملها.أمَّا سيبويه فقد علّل خلاف ما علّل به النحويون ومفاد تعليله أنَّ ما في نفس المتكلم من الشك واليقين هو الحكم في إلغاء عمل "ظنَّ وأخواتها"، فإذا كان شاكًا أعمل الفعل في الاسمين حتى في حال تأخره، ويتّضح ذلك من قوله: (فإذا ابتدأ كلامَه على ما فى نيّته من الشكَ أَعْملَ الفعلَ قدّم أوْ أخَّر)[52]وعليه إذا ابتدأ المتكلم وفي نيته أن يأتي بفعل الشك، نصب، كما يفعل ذلك في "ضربَ "[53].ما ذهب إليه سيبويه قد أشار إليه الدكتور فاضل السّامرائي بقوله:(إن معنى الإعمال أن الكلام مبني على الظن، تقدم الفعل أو تأخر، ومعنى الالغاء أن الكلام مبني على اليقين، ثم أدركك الشك فيما بعد، فقولك: "محمدا قائما ظننت" مبني على الشك ابتداء، وقولك: "محمد قائم ظننت" مبني على اليقين فإن بنيت كلامك على الظن، نصبت، تقدم الفعل أو تأخر، وإن بنيته على اليقين، رفعت)[54].أمَّا إذا تقدمت هذه الأفعال على الأسماء فمذهب الهرري أنَّه لا يجوز فيها إلّا الإعمال، وذلك بدخولها على المبتدأ والخبر ونصبهما مفعولين؛ تشبيها لها بـ" أعطيت" ووضّح ذلك بقوله:(فتنصب المبتدأ والخبر مفعولين لها على التشبيه بـ" أعطيت"[55]، وعلّل بذلك السيرافي[56]ونجد أنَّ الكوفيين يجوزون إلغاء عملها وإن تقدمت[57]، وذهب مذهبهم الأخفش [58]، ودليلهم في ذلك ما قاله بعض بني فزارة [59]:

كذلك أدبت حتى صار من خلقي ... أني وجدت ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

ووجه ذلك أنَّ العامل فيه أُلغيَ مع تقدّمه على المبتدأ والخبر[60]، وهذا القول مردود من جهة أنَّ هذا من باب تعليق الفعل بلام الابتداء المقدّرة والتقدير فيه:" أنَّي وجدت لملاكُ الشيمةِ الأدبُ"، فحذف اللام وأبقى التعليق[61].وممّن جوّز إلغاء عملها متقدمة ابنُ الحاجب الذي يرى أنَّ الإلغاء مع التقدم لا بُعْدَ فيه إذ المعنى الصحيح قائم تقدمت أو تأخرت وهذا يتّضح من قوله : ((إنَّ إلغاء عملها متقدمة لا بعد فيه؛ لأنَّ المعنى في صحّة الإلغاء قائم تقدمت أو تأخرت وهو أنَّ متعلّقها له إعراب مستقلّ قبل دخولها ، فجعل بعد دخولها على أصله وجُعِلتْ هي تُفِدُ معناها خاصَّة ، وهذا حاصلٌ تقدمت أو تأخرت)[62].وهذا القول مردود بقول أبي البركات الأنباري [63]أحدهما: أنها إذا تقدمت، فقد وقعت في أعلى مراتبها فوجب إعمالها، ولم يجز إلغاؤها.والآخر: أنها إذا تقدمت، دل ذلك على قوة العناية بها ؛ وإلغاؤها يدل على اطِّراحها، وقلة الاهتمام بها؛ فلذلك، لم يجز إلغاؤها مع التقديم؛ لأن الشيء لا يكون معنيًّا به مُطَّرحًا.والذي نراه أقرب أنَّ هذه الأفعال تعمل في الاسمين في حال تقدمها حملًا لها على "ضربَ"، والله أعلم.

ثانيًا: علّة عدم جواز الاقتصار على أحد مفعولي (ظنَّ وأخواتها):

ذهب النحويون إلى عدم جواز الاقتصار على أحد مفعولي أفعال القلوب[64]، وقد ذهب الهرري إلى عدم جواز حذف مفعولي "ظنَّ" جميعا أو حذف أحدهما في سبيل الاقتصار من دون دليل وجوّز الحذف لكليهما أو أحدهما إذا دل عليه دليل وهذا واضحٌ من قوله:(ولا يجوز في هذه الأفعال حذف مفعوليها جميعاً، ولا حذف أحدهما اقتصاراً وهو الحذف بغير دليل يدل على المحذوف، ويجوز الحذف اختصاراً للكلام أي : لـ وجود دليل يدل على المحذوف)[65].وإذا ما تتبعنا أقوال العلماء نجد أنَّ ما ذهب إليه الهرري من جعْلِ الدليلِ هو الحَكَمُ في جواز الحذف من عدمه، مصدره تعليل سيبويه الذي يرى بعدم جواز الاقتصار على أحدهما دون الآخر إذ يقول:(وإنَّما مَنعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنَّك إنّمَا أردْتَ أن تبيّن ما استقَرّ عندك من حال المفعول الأوّل، يقيناً كان أو شكّا، وذكرتَ الأوّلَ لتُعلِم الذي تُضيفُ إليه ما استقَرّ له عندَكَ مَن هو. فإنّما ذكرتَ ظننتُ ونحوَه لتجعلَ خبر المفعول الأوّل يقينا أو شكّا، ولم ترد أن تَجعل الأوّل فيه الشَّك أو تقيم عليه في اليقين)[66]فالذي نتوصل إليه من قوله أنَّ الفائدة وإنْ كانت متحصلة في الاسم الثاني لا بدَّ من ذكر الأول ،ليُعلمَ صاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة فيما يراه، وتبعه المبرّد [67]،والسيرافي[68]، وأبو علي الفارسي [69]، والهرميّ[70]، والزمخشري[71].ونجد أنَّ ابن السرّاج يعلّل آخذًا بظر الاعتبار حكم الجملة في الأصل قبل دخول "ظنَّ" عليها ومفاد ما علّل به أنَّه كما لا يمكن الاقتصار على المبتدأ من دون خبره ولا العكس فكذلك هنا لا يمكن الاقتصار على أحد المفعولين بعد دخول "ظنَّ" إذ يقول:(واعلم: أن ظننت وحسبت وعلمت وما كان نحوهن لا يجوز أن يتعدى واحد منها إلى

أحد المفعولين دون الآخر لا يجوز: ظننت زيدًا وتسكت حتى تقول: "قائمًا" وما أشبه. من أجل أنه إنما يدخل على المبتدأ والخبر فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر كذلك: "ظننت" لا تعمل في المفعول الأول بغير مفعول ثانٍ)[72]، ومَّمن اعتلّ بهذا ابن بابشاذ[73]، وأبو البركات الأنباري [74].

ومن الذين شابهت أقوالهم قول الهرري في عدم جواز الاقتصار من دون وجود دليل ، ابن مالك إذ عبر عن هذا بقوله:(لا يجوز لك في: ظننت زيدا منطلقا، أن تقتصر على منطلق، ولا على زيد، لئلا تذكر خبرا دون مخبر عنه، أو مخبرا عنه دون خبر. فإن دل دليل على المحذوف جاز الحذف. كقولك: "قائما"، لمن قال: "ما ظننت زيدا"؟ وزيدا، لمن قال: "من ظننت قائما؟")[75]وعلى هذا فلو لم تقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة لم يجز الحذف، كاقتصارك على: أظن، من قولك: أظن زيدا منطلقا، فإنه غير جائز، فإن غرضك الإعلام بأن إدراكك لمضمون الجملة بظَنٍّ لا بيقين، فتنزل الظن من جملة الحديث منزلة: في ظني، فكما لا يجوز لمن قال: زيد منطلق في ظنّي، أن يقتصر على: في ظنّي، كذا لا يجوز لمن قال: أظن زيدا منطلقا، أن يقتصر على أظن. ولأن قائل: أظن أو أعلم دون قرينة تدل على تحدد ظن أو علم، بمنزلة قائل: النار حارة، في عدم الفائدة، إذ لا يخلو إنسان من ظن ما، ولا عِلْم ما. ومنع الاقتصار على أظن ونحوه على الوجه المذكور[76]، ومَّمن اتجه بهذا الاتجاه ناظر الجيش[77] ، والأشموني[78]ونجد أن السيوطي قد فصّل تفصيلا جميلا في هذه المسألة وهو كالتالي[79]في حال دلّ على المحذوف دليلٌ فحذفه جائز وهذا ما عليه أكثر النحاة نحو قول الشاعر[80]:

بأيّ كتابٍ أم بأيَّة سُنّةٍ ... تَرى حبّهم عاراً عليّ، وتَحْسِبُ

أَي: وتحسب حبهم عارا علي.أمّا في حال عدم وجود دليل ففيه أربعة مذاهب إذ عزا كل مذهب لأصحابه مفصّلا إيّاها كالآتي :

الأول : الْمَنْع مُطلقًا وَعَلِيهِ الْأَخْفَش والجرمي وَنسبه ابْن مَالك لسيبويه وللمحققين كَابْن طَاهِر وَابْن خروف والشلوبين لعدم الْفَائِدَة إِذْ لَا يَخْلُو الْإِنْسَان من ظن مَا وَلَا علم مَا فَأشبه قَوْلك النَّار حارة .

الثاني : الْجَوَاز مُطلقًا وَعَلِيهِ أَكثر النَّحْوِيين مِنْهُم ابْن السراج والسيرافي وَصَححهُ ابْن عُصْفُور لوروده قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ **وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ** ﴿١٢﴾﴾[81] وَحكى سِيبَوَيْهِ من يسمع يخل أَي يَقع مِنْهُ خيلة وَمَا ذكر من عدم الْفَائِدَة مَمْنُوع لحصولها بِالْإِسْنَادِ إِلَى الْفَاعِل.

الثالث: الْجَوَاز فِي ظن وَمَا فِي مَعْنَاهَا وَاسْتدلَّ بِحُصُول الْفَائِدَة فِي الأول دون الثَّانِي وَالْإِنْسَان قد يَخْلُو من الظَّن فَيُفِيد قَوْله ظَنَنْت أَنه وَقع مِنْهُ ظن .

الرابع: الْمَنْع قِيَاسا وَالْجَوَاز فِي بَعْضهَا سَمَاعا وَعَلِيهِ أَبُو الْعلَا إِدْرِيس فَلَا يتَعَدَّى الْحَذف فِي ظَنَنْت وخلت وحسبت لوروده فِيهَا وَأما حذف المفعولين اقتصارا فَلَا يجوز بِلَا خلاف لِأَن أَصلهمَا الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر وَذَلِكَ غير جَائِز فيهمَا وَإِمَّا اختصارا فَيجوز نَقله عَن الْجُمْهُور وَمنعه طَائِفَة مِنْهُم ابْن الْحَاجِب وَصَححهُ ابْن عُصْفُور وَأَبُو إِسْحَاق بن ملكون كالاقتصار. فالسيوطي حاول أن يُحيط بهذه العلّة من خلال ذكر أقوال العلماء إذ العلّة عنده أكثر ما تدور حول حصول الفائدة وما سُمِعَ عن العرب وانقاس على كلامهم وهل الحذف اقتصارا أم اختصارا فمتى ما وُجد الدليل وحصلت الفائدة واستوفت علّة السماع شرطها وكان المحذوف اختصارا جاز الحذف وما عدا ذلك لا يجوز وتبعه في هذا الشافعي مضيفا قيدا آخر في جواز الحذف وهو متمثل بقوله:(ومما يجوّز الحذف أيضا تقييد الفعل بظرف أو جار ومجرور نحو ظننت في الدار)[82]ومن خلال ما سبق يتبين لنا أنَّ أفعال القلوب لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليها فعندما نقول: " ظننتُ زيدًا منطلقًا" فالظنُّ إنّما واقع في انطلاق زيد، وقد ذُكر المعني "زيد" لُيعلم أنَّه المشكوك في انطلاقه ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أنَّ هذين الاسمين أصلهما المبتدأ والخبر فلا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، والله أعلم.

الخاتمة:

الحمدُ للهِ ما تمَّ جهدٌ إلا بفضلهِ وكرمهِ وجودهِ، فبعدَ توفيقِ اللهِ انتهينا من كتابةِ هذا البحثِ الذي اللهَ أسألُ أنْ يكونَ خالصًا لوجههِ الكريمِ، ويمكنُ الإشارةُ إلى أهمِّ النتائجِ واختصارها بما يأتي:

أوَّلًا: إنَّ اسم " كان" ارتفع تشبيها له بالفاعل وخبرها انتصب تشبيها بالمفعول وليس على الحالية كما يدّعي الكوفيون؛ وذلك لعدة أمور، منها: أنَّهما يقعان ضميرا في نحو قولهم: "كُنَّاهُم، وإذا لم نكنهم فمن ذَا يَكُونُهُمُ.

ثانيًا: أفعال القلوب تعمل في الاسمين في حال تقدمها حملًا لها على "ضربَ".

ثالثًا: إنَّ أفعال القلوب لا يجوز فيها الاقتصار على أحد مفعوليها فعندما نقول: "ظننتُ زيدًا منطلقًا" فالظنُّ إنّما واقع في انطلاق زيد، وقد ذُكر المعني "زيد" لُيعلم أنَّه المشكوك في انطلاقه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنَّ هذين الاسمين أصلهما المبتدأ والخبر فلا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر.

رابعًا: إنَّ ما نُسب إلى سيبويه من جواز تقديم خبر" ليس" عليها فيه نظر؛ وذلك أنَّه يجعل" زيدًا" في نحو: (أزيدًا ليستَ مثله)، منصوب بفعل مضمر، فلا حجّة للمجوزين في نسبة التجويز لسيبويه.هذا وما وجِدَ من صوابٍ فذلكَ فضلُ الله علينا، وما وجِدَ من زللٍ أو تقصيرٍ أو نسيانٍ فذلكَ مني وحسبي أنَّي حاولتُ، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ على سيدنا محمَّدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ وسلَّم.

المصادر والمراجع:

١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف الملقب بـ "ابن هشام"، طبع في دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (د،ت).

١) التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، (١٩٩٠م)، ط١.

٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد، طبع في دار ابن كثير، دمشق – بيروت، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ط١، (١٩٨٦م).

٣) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي المعروف بـ" ابن مالك"، تحقيق: محمد باسل عيون السود، طبع في دار الكتب العلمية، (٢٠٠م).

٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى الأشموني، طبع في دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط١، (١٩٩٨م).

٥) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبدالله الأزهريّ، طبع في دار الكتب العلمية_ بيروت_ لبنان، ط١، (٢٠٠٠م).

٦) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي، حقوق الطبع جامعة قارنيوس، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، (١٩٧٨م).

٧) شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن (ابن عصفور الأشبيلي)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ.

٨) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد الملقب بـ" ابن هشام"، طبع في الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، تحقيق: عبد الغني الدقر، (د،ت).

٩) شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي، طبع في دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط١، (٢٠٠٨م).

١٠) علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس المعروف بـ" ابن الوراق"، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، طبع في مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ط١، (١٩٩٩م).

١١) الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ" سيبويه"، طبع في مكتبة الخانجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، (١٩٨٨م).

١٢) اللباب في علل البناء والإعراب، عبد الله بن الحسين العكبري، طبع في دار الفكر – دمشق، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط١، (١٩٩٥م).

١٣) اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، طبع في دار الكتب الثقافية_ الكويت، تحقيق: فائز فارس، (د،ت).

١٤) معاني النحو، الدكتور فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ_ ٢٠٠٠م.

١٥) المفصل في صنعة الإعراب، محمود بن عمر الزمخشريّ، تحقيق: د. علي بو ملحم، طبع في مكتبة الهلال_ بيروت، ط١، (١٩٩٣م).

١٦) المقتضب، محمد بن يزيد الأكبر المعروف بـ" المبرد"، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، طبع في عالم الكتب_ بيروت، (د،ت).

١٧) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، طبع في المكتبة التوفيقية_ مصر، (د،ت).

١٨) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، طبع في مكتبة الخانجي_ القاهرة، (١٩٩٧م)، ط٤.

١٩) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، طبع في دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، (١٩٩٧م)، ط١.

٢٠) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، أبو حفص عمر بن الوردي، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، طبع في مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، (٢٠٠٨م)، ط١.

٢١) أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، طبع في دار الأرقم بن أبي الأرقم، (١٩٩٩م)، ط١.

٢٢) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق: الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، (٢٠٠٤).

٢٣)الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، (د،ت).
٢٤)رفع الحجاب، رفع عن مخيمات معاني كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب، الهرري، دار طوق النجاة، لبنان– بيروت، ط١، (٢٠١١).
٢٥)الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ابن الأنباري، المكتبة العصرية، ط١، (٢٠٠٣).
٢٦)شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاد، ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط١، (١٩٧٧).
٢٧)المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية– وزارة الثقافة والإعلام– دار الرشيد للنشر، (١٩٨٢).
٢٨)توجه اللمع، ابن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، ط٢، (٢٠٠٧).
٢٩)المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز المراكشي، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، طبع في مطبعة أم القرى، (د،ت).
٣٠)المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق : د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، (١٤٠٥هـ).
٣١)شرح المكودي على الألفية، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، (٢٠٠٥).
٣٢)شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١(٢٠٠١).
٣٣)البيان والتبيين، الجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، (١٤٢٣هـ).
٣٤)أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١(١٩٩٩).
٣٥)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية ط١(١٤٢٨هـ).

هوامش البحث

([1]) ينظر : توجيه اللمع: ١٣٤/١.
([2]) ينظر : المقدمة الجزولية ٢٠٢/١.
([3]) ينظر : تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة : ١٨٣/١، والمساعد في تسهيل القواعد: ٢٠٢/١، وشرح المكودي على الألفية : ٥٥/١.
([4]) ينظر : رفع الحجاب : ١٩٣/٢.
([5]) الكتاب :١٤٨/٢.
([6]) ينظر علل النحو :١٩٥/١.
([7]) ينظر : المقتضب : ٨٦/٤.
([8]) اللمع في العربية : ٣٦/١
([9]) شرح ابن الناظم: ٩٢/١.
([10]) ينظر : المساعد : ٢٤٨/١.
([11]) ينظر : الإنصاف : ٨٢١/٢.
([12]) ينظر : الانصاف : ٦٧٦/٢.
([13]) ينظر : الإنصاف : ٢/ ٦٧٦.
([14]) هذان البيتان ينسبان لأبي الأسود الدؤلي، وثانيهما من شواهد سيبويه "٢/ ٢١" ورضي الدين في باب الضمير، وشرحه البغدادي في الخزانة "٢/ ٤٢٦" وابن يعيش في شرح المفصل "ص٤٢٧" والأشموني "رقم ٥١" .
([15]) ينظر : الإنصاف : ٦٧٩/٢.

([16]) ينظر : الإنصاف : ٦٧٩/٢-٦٨٠.

([17]) الأنصاف : ٢٧٧/٢.

([18]) رفع الحجاب : ١٩٩/٢.

([19]) ينظر : الإنصاف : ١٤٧/١،والتبيين :٣١٥،وشرح الرضي على الكافية :٢٠٠١/٤.

([20]) ينظر : رأيه في الإنصاف : ١٤٧/١، وشرح الرضي على الكافية : ٢٠١/٤، والكافي في الإفصاح : ٧٦٤/٣.

([21]) ينظر : الأصول في النحو : ٨٩/١-٩٠.

([22]) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ٣٥٥/٢.

([23]) ينظر :المقتصد : ٤٠٨/١.

([24]) ينظر : الإنصاف : ١٤٩/١.

([25]) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٤١٨/١-٤١٩.

([26]) ينظر : الأصول : ٩٠/١ ، والإنصاف ١٤٧/١ ، وشرح الجمل للزجاجي (لابن خروف): ٤١٨/١.

([27]) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٢٠١/٤.

([28]) ينظر : شرح السيرافي :١٦٥/٣.

([29]) ينظر: الكافي في الإيضاح : ٧٦٤/٣.

([30]) ينظر : شرح جمل الزجاجي: ٤١٨/١.

([31]) ينظر : الإنصاف : ١٤٧/١.

([32]) ينظر : الإيضاح : ١١٧.

([33]) ينظر : شرح اللمع : ١٣٩.

([34]) ينظر : التبيين : ٣٢٢.

([35]) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٩٦/١.

([36]) التبيين: ٣٢٢

([37]) ينظر الكتاب : ٥٢/١.

([38]) هود : من الآية ٨.

([39]) هود : من الآية ٨.

([40]) المائدة: من الآية١١٩.

([41]) هود : من الآية ٨.

([42]) هود : من الآية ٨.

([43]) ينظر : الإنصاف : ١٤٣/١، وشرح الجزولية : ٩٦٨.

([44]) رفع الحجاب : ٥٠٩/١-٥١٠.

([45]) ينظر : المقتصد :١٩٧/١

([46]) ينظر : اللّباب : ١٧٨.

([47]) رفع الحجاب : ٥١٠/١.

([48]) ينظر: شرح السيرافي : ٤٥٤/١.

([49]) ينظر: المقتصد ٤٩٧/١،واللباب: ١٧٩،وشرح شذور الذهب:٣٧٥.

([50]) ينظر : التخمير ٢٧٩/٣.

([51]) المحرَّر في النحو : ٧٠٥/٢.

([52]) الكتاب : ١٢٠/١.

([53]) ينظر : شرح السيرافي :٤٥٦/١.

([54]) معاني النحو : ٣٣/٢.

([55])رفع الحجاب: ٥٠٧/١.

([56]) ينظر : شرح السيرافي : ٢٣٢/٣-٢٣١.

([57]) ينظر : أوضح المسالك : ٢٢٢/١، والموفي في النحو الكوفي :١٢٥_١٢٦.

([58]) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٣٧٥/١.

([59]) البيت في أوضح المسالك :٢٢/١، والخزانة : ١٣٩/٨،وهومن البسيط.

([60]) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٣٧٥/١.

([61]) ينظر : شرح ابن الناظم : ١٤٨، وأوضح المسالك : ١٤٤/١.

([62]) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٦٢/٢.

([63]) ينظر : أسرار العربية : ١٣٠.

([64]) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٣٥٧/٢-٣٥٨.

([65]) رفع الحجاب : ٥١٣/١

([66]) الكتاب : ٤٠/١.

([67]) ينظر: المقتضب: ٩٥/٣٣٩،٣/٢.

([68]) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢٨١/١.

([69]) ينظر : التعليقة : ٦٨/١.

([70]) ينظر: المحرّر في النحو : ٧٠١/٢.

([71]) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب : ٣٤٦/١.

([72]) الأصول في النحو : ١٨١/١.

([73]) ينظر : شرح المقدّمة المحسبة : ٣٥٧/٢.

([74]) ينظر : أسرار العربية : ١٢٩.

([75]) شرح التسهيل : ٧٨/٣.

([76]) ينظر : شرح التسهيل ٧٩/٣، وشرح الكافية الشافية : ٥٥٢/٢.

([77]) ينظر: تمهيد القواعد : ٤٥٩٦/٩.

([78]) ينظر : شرح الأشموني : ٢٢٧/٢.

([79]) ينظر : همع الهوامع : ٥٤٩/١-٥٥٠.

([80]) البيت ينسب للكميت وهو من شواهد المسائل الحلبيات:٧٣، وشرح التسهيل:٧٣/٢، والتذييل والتكميل:٩/٦.

([81]) الْفَتْح ١٢.

([82]) حاشية الصبان : ٤٨/٢.